أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2002 – 2022م)

[1] هويدا يس محمد علي يس [*]، [2] يوسف الحاج هارون يوسف
[1] جامعة غرب كردفان، كلية العلوم الإسلامية(السودان)،
[2] جامعة الجنينة، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية(السودان)

The Impact of foreign direct investment on economic growth in Sudan during period (2002 - 2022)

[1]Howida Yassen Mohammed Ali [*], [2]Yousif ELhaj Haroun Yousif
[1] West Kordofan University, Faculty of Islamic Sciences (Sudan),
[2] University of Geneina, Faculty of Economics and Social Studies (Sudan), yousifelhaj50@gmail.com

تاريخ الاستلام: 25 / 12 /2025 تاريخ القبول: 30 / 01 / 2026 تاريخ النشر: 01 / 03 / 2026

الملخص:

تناولت الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2002 – 2022م). هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتسليط الضوء على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة. افترضت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة، كما توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي في بناء العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. تم جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وهذا ما أكدته الدراسة أن قيمة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة والقيمة الاحتمالية له أقل من (0.05) وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بان هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي أي كلما استطاعت الدولة أن تجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية كلما تحقق المزيد من النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر.، النمو الاقتصادي.، الناتج المحلي الإجمالي.، العلاقة، السودان.

Abstract:

This study examines the impact of foreign direct investment (FDI) on economic growth in Sudan during the period (2002 - 2022). It aims to identify the relationship between FDI and economic growth and to highlight the extent of FDI's influence on economic growth in Sudan during this period. The study hypothesizes a relationship between FDI and Sudan's GDP during the study period, and also a statistically

[*] المؤلف المرسل.
[*]Corresponding author.

significant positive correlation between FDI and economic growth in Sudan during this period. The study employs a descriptive-analytical approach and a quantitative methodology to establish the relationship between FDI and economic growth. Data were collected from secondary sources, including books, references, and the annual reports of the Central Bank of Sudan and the Central Bureau of Statistics .The study reached several conclusions, most notably: a direct relationship exists between foreign direct investment (FDI) and economic growth. This was confirmed by the positive FDI coefficient and its probability value being less than 0.05. Therefore, the null hypothesis was rejected, and the alternative hypothesis was accepted, stating that there is a statistically significant direct relationship between FDI and economic growth. In other words, the more foreign investment a country attracts, the higher its economic growth will be during the study period.
Keywords: Foreign Direct Investment; Economic Growth; Gross Domestic Product; Relationshi; Sudan.

المحور الأول
الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة:

المقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الاقتصادية الهامة في العقود الأخيرة، حيث أصبحت من القضايا الضرورية، لذلك تتسابق الدول النامية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، ويرجع ذلك إلى انخفاض الادخار المحلي مقارنة بحجم الاستثمار اللازم تمويله لعملية التنمية الاقتصادية، فالاستثمار الأجنبي يعتبر بديلاً للقروض والمح والمعونات الخارجية.

الاستثمار الأجنبي المباشر هو محرك أساسي للنمو الاقتصادي، حيث يجلب رأس المال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية، مما يعزز الإنتاجية ويخلق فرص عمل ويدعم الصادرات ويحسن الميزان التجاري ومهارات القوى العاملة ويحفز التحول الاقتصادي نحو اقتصاديات أكثر تنوعاً واستدامة خاصة في الدول النامية من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى المعيشة. لذلك تحاول هذه الدراسة معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2002 – 2022م).

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1. هل هنالك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2002 – 2022م)؟
2. ما هو اتجاه العلاقة بينهما.

فرضيات الدراسة:

عليه تفترض الدراسة وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة، كما توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل محاولة في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، لذا يقوم باستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانات لتدريب المحلية وتوفير فرص العمل والدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ومعرفة اتجاه العلاقة بينهما في الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2002 – 2022م)، وكذلك دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان للتمكن من قياس العلاقة بينهما مما يساعد في رسم السياسات المناسبة التي تدعم تحقيق النمو والتنمية في الدولة.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: (2002 – 2022م).
- الحدود المكانية: الاقتصاد السوداني.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة لأنه الأكثر استخداماً في الدراسات النظرية، واستخدم المنهج الكمي في بناء العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي واختبار العلاقة بينهما. وتعتمد الدراسة في جمع البيانات على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ومدى تأثير هذا الاستثمار على النمو الاقتصادي. والسبب الثاني الرغبة في تقديم توصيات تساعد الحكومة في تحقيق نمو اقتصادي، لما له من أهمية بالغة لمتخذي القرارات في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها السودان.

هيكل الدراسة:

تماشياً مع أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، المحور الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، المحور الثاني الإطار النظري للدراسة، والمحور الثالث الإطار التطبيقي للدراسة، واختبار الفرضيات، والنتائج، والتوصيات.

الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة تكملة للدراسات السابقة التي سبقتها في الخوض في بعض الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة ويستعرض الباحثين بعضاً من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع حسب التسلسل التاريخي.

1. دراسة كريمة قويدري، (2011م):

تناولت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991 – 2008م). وحاولت الدراسة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال تعريف النموذج بتوظيف دالة كوب. حيث توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي المباشر على النمو الاقتصادي والذي كان أقل من أثر الاستثمار المحلي والواردات على النمو الاقتصادي.

2. دراسة بندر سالم الزهراني، (2004م):

تناولت الدراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. حيث تناولت في الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ودوافعه وأثره على الدول المضيفة والآراء المؤيدة والمعارضة له من حيث أثره على اقتصاديات الدول المضيفة والحوافز التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام والمقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال الفترة (1970- 2000). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل الكمي باستخدام الاختبارات القياسية اختبارات السكون للمتغيرات واختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ. وخلصت الدراسة إلى أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية، كما تبين من اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف،ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وعدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية، إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. دراسة محمد خليل، (1995م):

تناولت الدراسة الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية الاقتصادية. حدد الباحث في هذه الدراسة أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المتمثلة في العوامل المتصلة بالسوق، ويليها تحقيق أقصى ربح ممكن وذلك في حال توافر جميع شروط الاستثمار الأجنبي أي تهيئة المناخ المناسب للنمو الاستثمارات من حيث توافر المواد الخام والايدي العاملة والبنية التحتية والتي تساهم بفاعلية في تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح مما يترتب عليه التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية للبلد وتحليل لعدد من العوامل المؤثرة ومنها: الاستقرار السياسي والوضع الاقتصادي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية.
2. استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب، بالإضافة إلى الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.
3. من أوجه اختلاف الدارسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة استخدامها في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (2002 – 2022م).

المحور الثاني
الإطار النظري للدراسة

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مفاهيم عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، منها التعريف الذي وضعته منظمة التجارة العالمية (WHO) بأنه نشاط ينطوي على امتلاك المستثمر لأصول إنتاجية بغرض إدارتها في دولة أخرى (الدولة المضيفة). وكذلك عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد المنشأ ويمتلك أصولاً في

البلد المضيف وذلك بهدف الاستثمار. وهناك تعريف آخر وضع في منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن استثمارات أجنبية في أصول رأسمالية ثابتة في دول ما بهدف تحقيق منفعة مشتركة (للمستثمرين والدولة المضيفة). ويمكن استنتاج تعريف مشترك من هذه التعريفات، وهو أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية وينطوي على نقل أصول مادية أو غير مادية مع قدرة المستثمر في التأثير على المشروع المقام في بلد آخر غير بلدة الأم. كذلك تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن تحويلات مالية إما في صورة طبيعية أو في صورة نقدية وذلك بهدف إنشاء مشروعات مختلفة في الأجل الطويل. (بدران، 2014، ص30).

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يقدمه من رؤوس أموال، كما يعزز بناء القدرات التكنولوجية والمهارات الإدارية والوصول إلى الأسواق الأجنبية، لذلك تحرص الدول على توفير مناخ الاستثمار الملائم، ويؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الآثار الإيجابية للدولة المضيفة منها الحصول على الموارد المالية لتمويل برامج التنمية، كما يؤدي إلى نقل وتوطين التكنولوجيا، وأيضاً يسهم في تحسين مؤشرات الأداء الخارجي للاقتصاد القومي، ويعمل على خلق فرص استثمارية وطنية، كما يرفع مساهمة القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد، ويعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية والخدمية للاقتصاد القومي، كما يمكن من تطبيق نظم إدارية متطورة وفعالة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وأيضاً يقوم بدور هام في الحد من مشكلة البطالة في الدولة المضيفة، كما يساعد في تحسين كفاءة عنصر العمل ورفع إنتاجيته من خلال تنمية وتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها للتعامل مع نظم الإنتاج والإدارة والتسويق الحديثة، كما يعمل على إذكاء المنافسة بين المشروعات (غراب، 2022، ص19).

الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من الآثار الإيجابية التي تعود بالنفع على الدول المضيفة المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشر، وفيما يلي نستعرض أهم هذه الآثار الإيجابية في الآتي: (حيمود، ص50).

- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تغطية النقص الحاصل في الدول المضيفة من الأموال اللازمة للقيام بمشاريع التنموية، لذلك أن كثير من الدول تقوم باقتراض رؤوس الأموال من الأطراف الأجنبية في سبيل إقامة المشاريع التنموية مما يجعلها تعاني كثيراً من الديون التي تثقل اقتصادها خاصة إن لم تقم بردها في تواريخ استحقاقها. لذلك أن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يغنيها عن طلب القروض الأجنبية، حيث أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في التنمية الاقتصادية لتلك الدول المضيفة، وبالإضافة إلى مساهمة هذه الاستثمارات الأجنبية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى الدول المضيفة على زيادة حجم النقد الأجنبي المتدفق إليها مما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات، كما أن زيادة تدفق النقد الأجنبي يعمل على زيادة الطلب على العملة المحلية للدولة المضيفة، بالإضافة إلى أن العديد من المستثمرين الأجانب يقدمون كفروع لشركات كبرى عابرة للقارات تتمتع بسمعة وخبرة جيدتين وبعلاقات دولية واسعة تتيح للدولة المضيفة إمكانية التصدير بشكل أسهل وأفضل مما يعني تحسين وضعية ميزانها التجاري.

- يتمتع المستثمرين الأجانب بعقلانية كبيرة في إدارة مشاريعهم الاستثمارية على أراضي الدول المضيفة من حيث الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق إنتاجية عالية وهذا يعود إلى الخبرة التي يتمتعون بها وخاصة ما يتعلق بالدراسات الاستباقية حول مدى جدوى مشاريعهم في هذه الدول.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات:

تلعب الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية دوراً كبيراً في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه الدول حيث أن هناك دوافع لهذه الشركات العملاقة لنقل وتوطين بعض الصناعات في الدول النامية، من أهم هذه الدوافع نجد الانخفاض النسبي في تكلفة النقل واختصار الوقت اللازم للنقل، ترجع أهمية ذلك إلى أن تكلفة النقل تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول المتقدمة، وهناك منتجات لا يمكن إنتاجها في البلدان النامية بدون نشاط الشركات الأجنبية، حيث يساهم وجود هذه الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات. (مبروك، 2007).

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

تسعى دول العالم ولاسيما النامية منها لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أملا في تحقيق آثار كبيرة منها القضاء على مشكلة البطالة أو للحد منها، لاسيما وأن إحدى الحلول المطروحة لحل هذه المشكلة هو توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والانتشار الجغرافي له وزيادة اجتذابه بغرض تنشيط المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة عن طريق زيادة درجة المنافسة في القطاع المحلي وإنشاء مشاريع جديدة والغرض هو زيادة اليد العاملة، والذي يعد من الاهتمامات الأولية لحكومات الدول النامية خاصة التي تعاني من مشكل البطالة، حيث تعتمد الآثار المباشرة وغير المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الدول النامية على عدة عوامل منها نوع الاستثمار.

الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا:

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية الملائمة لإنتاجه، إذ تتضمن الأدوات وطرق العمل والعلم والمعرفة حيث أصبح موضوع نقل التكنولوجيا يثير نقاشاً حاداً وتساؤلات جديدة. في هذا السياق يوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قناة لنقل التكنولوجيا إذ أن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات التقنية العملية بل المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق، إذ أن المنافع الثانوية التي تجنيها الدول المضيفة تتمثل في آثار الاستثمار التكنولوجي من خلال ما يسمى بأثر المضاعف التكنولوجي إذ يعمل هذا الأخير على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع، فالتكنولوجيا تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، لذا سعت جميع البلدان ومنها النامية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية والتي يمتلكها المستثمر الأجنبي. (خيالي، 2016).

الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

بالرغم من الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعود بكثير من النفع على اقتصاديات الدول المضيفة وتعمل على تحسين وضعيتها في كثير من الحالات إلا أن هناك آثار سلبية لهذه النوع من الاستثمارات، فيما يلي نوضيح أهم هذه الآثار السلبية في الآتي: (حيمود، مرجع السابق، ص50 - 52).

- الأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية والتي تقوم بتحويلها إلى بلدانها الأصلية تمثل أحد أشكال استنزاف الموارد الوطنية للدول المضيفة من خلال هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن هذه الأرباح المحولة تؤثر سلباً على موازين مدفوعات

الدول المضيفة لذلك تكون عوامل ضغط على هذه الموازين وخاصة في الدول المضيفة مقارنة بالدول الرأسمالية المصدرة لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة قد يؤثر سلباً على التنمية المحلية، لذلك أن المستثمر الأجنبي لم يأتي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول وإنما من أجل تحقيق أهدافه على المستوى البعيد مثل تحقيق مستويات عالية من الأرباح التي لم يستطع تحقيقها في دولته الأصل، كما أنه قد يحدث وتتعارض مصالح المستثمر الأجنبي مع مصالح الدولة المضيفة بدليل النزاعات التي تحدث بينهما ويتم فيها اللجوء على المحاكم، كما أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تتدفق إلى البلد المضيف قد يحصل لظروف معينة ويتوقف تدفقها فجأة وهذا ما يؤدي إلى حدوث تغير اقتصادي للدولة المضيفة مما قد يشعل فتيل أزمة اقتصادية إن لم تجد بديلاً تمويلياً لمشاريعها الاقتصادية.

- تسعى الكثير من الدول المضيفة إلى تقديم العديد من التسهيلات لاستقطاب المستثمرين الأجانب مثل الإعفاءات الضريبية، وهذا يعني ضياع بعض من الموارد التي تمول بها خزينة الدولة المضيفة والتي يمكن استخدامها في إقامة مشاريع من أجل التنمية الاقتصادية.

- ضخامة الشركات الأجنبية المستثمرة في أراضي الدول المضيفة قد يجعل هذه الدول المضيفة لا تنجوا فقط من التبعية الاقتصادية وإنما قد يمتد ذلك إلى التبعية السياسية وما له من الآثار السلبية عليها.

النمو الاقتصادي:

تعتبر المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون، لذلك يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل، وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

تعريف النمو الاقتصادي:

هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، ويعرف أيضاً أنّه الزيادة في سّلم مناخات الإنتاج الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور التكنولوجي (توادر، 2006، ص31). هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية. ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية: متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان (خليفة، 2001، ص70). النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وعلى ضوء ذلك يكون: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل نمو السكان.

حالات النمو الاقتصادي: (الاقداحي، 2009، ص121- 122).

1. النمو التلقائي:

ويقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع، ويحدث النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.

2. النمو العابر:

ويحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة "عادة تكون بصورة عابرة" ويزول بزوالها، وهذا النمو ليس له صفة الاستمرار وقد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية، ولكن أثار هذا النمو كانت محدودة بسبب عدم استمراره وانتظام العوامل التي أدت إليه وأيضاً كان لجمود النسق الاجتماعي والثقافي في تلك الدول دوراً كبيراً في عدم استيعاب هذا النمو.

3. النمو المخطط:

وهذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، وعلى ذلك فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها ومرونة السياسات الإدارية والاقتصادية المتبعة، والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي ولكنه يتم بمعدلات أسرع، والنمو المخطط يصور المسار الذي سارت عليه دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي والصين خلال القرن الماضي.

محددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، وحيث نجد من أهمها: تراكم رأس المال المادي، الابتكار والاختراع، ورأس المال البشري: (غطاس، 2006, ص 25 - 27).

1. تراكم رأس المال المادي:

ويشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، فتراكم رأس المال ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد النمو الدخل. وتوالت فيما بعد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأس المالي وهنا نذكر بفكر "كينز الذي ربط مفهوم رأس المال بالاستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج عائداً أو دخلاً في المرحلة اللاحقة وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي كون أرس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

2. رأس المال البشري:

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، ويعتمد هذا العنصر على السكان، فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر عن زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الزيادة في هذا العامل والاستثمار فيه لابد من التوازن مع مقدار أرس المال المادي حيث أن الزيادة في إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.

3. التقدم التكنولوجي:

وهذا يعبر عنه بعض الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر المهم في النمو الاقتصادي، بفضل التقدم التكنولوجي يمكن إنجاز الأعمال بطرق جديدة ومستحدثة عنه، ويرى الاقتصاديون أن التقدم التكنولوجي له ثلاثة أصناف وهي:

- التقدم التكنولوجي المحايد أو التكنولوجيا المحايدة.
- التقدم التكنولوجي.
- التكنولوجيا الموفرة للعمل.

الاستثمار الأجنبي في السودان:

الدستور الصادر في عام 1973م اشتمل على نصوص أوصت على ضمانات الاستثمار الخاص ضد المخاطر السياسية كالتأميم والمصادرة وغيرها، كما قامت الحكومة بإصدار قوانين الاستثمار في قطاع الصناعة والزارعة والخدمات والبترول والمعادن كان الغرض منها استعادة ثقة المستثمرين الأجانب، أيضاً أنشئت سياسات جزئية للإصلاح الاقتصادي وتأسست على فلسفة اقتصاد السوق الحر والتحرير الاقتصادي هذه مهدت إلى تطبيع جزئي مع صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، شملت هذه السياسات انفتاح على العالم الخارجي، كل هذه التطوارت تبني إصلاحات اقتصادية تمثلت في الإصلاح المالي والمصرفي ورفع الدعم عن السلع والبضائع وتحرير النقد الأجنبي وخصخصة المؤسسات العامة والإصلاحات الضريبية ومراجعة قوانين الاستثمار، هذه الإجراءات شهدت في السنوات الأخيرة تدفقاً للاستثمارات الخارجية خاصة في مجالات البترول والتعدين والنقل من جهات متعددة شملت الصين وماليزيا وألمانيا وبريطانيا والأرجنتين وغيرها من الدول الأخرى. هنالك عدد من القوانين المستحدثة التي تيسر كل أشكال الدعم والحماية للاستثمارات الأجنبية والوطنية، ولمزيد من ضمانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم التوقيع على اتفاقية تشجع وتحمي الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي، وقد تم هذا بتوفير البيئة التشريعية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية، هذه الإصلاحات تهدف إلى تحرير التجارة وتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية وتطبيق سياسات الخصخصة للمشاريع الحكومية، هذا أدى إلى زيادة في حجم الاستثمارات في مجال الصناعة والزارعة والخدمات. أهم مزايا قانون تشجيع الاستثمار في السودان للعام 2015م نص على عدم التمييز بين المال المستثمر سواء كان أجنبي أو وطني، الإعفاء كلياً أو جزئياً من الضرائب والرسوم التي تفرضها الولاية المعنية عدا رسوم الخدمات لفترة تتجاوز خمس سنوات، الإعفاء من الرسوم والضرائب التي تفرض لاحقاً على المشروع من الولاية خلال فترة الإعفاء، الإعفاء كلياً أو جزئياً من رسوم الجمارك والواردات التي تخص المشروع، يمكن للمستثمر من تحويل أمواله في حال عدم تنفيذ المشروع، استيراد المواد الخام للمشروع وتصدير منتجاته بكل سهولة ويسر، منح المستثمر الأرض اللازمة التي يحتاج إليها المشروع، عدم تأميم أو مصادرة المشروع أو نزع حق الملكية للعقارات، لا يجوز حجز أو مصادرة أو تجميد أموال المشروع الاستثماري إلا بأمر قضائي (زروق, 2003, ص17).

المحور الثالث

الإطار التحليلي للدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات:

الشكل رقم (1) يوضح نظرة عامة على الاتجاه العام للبيانات

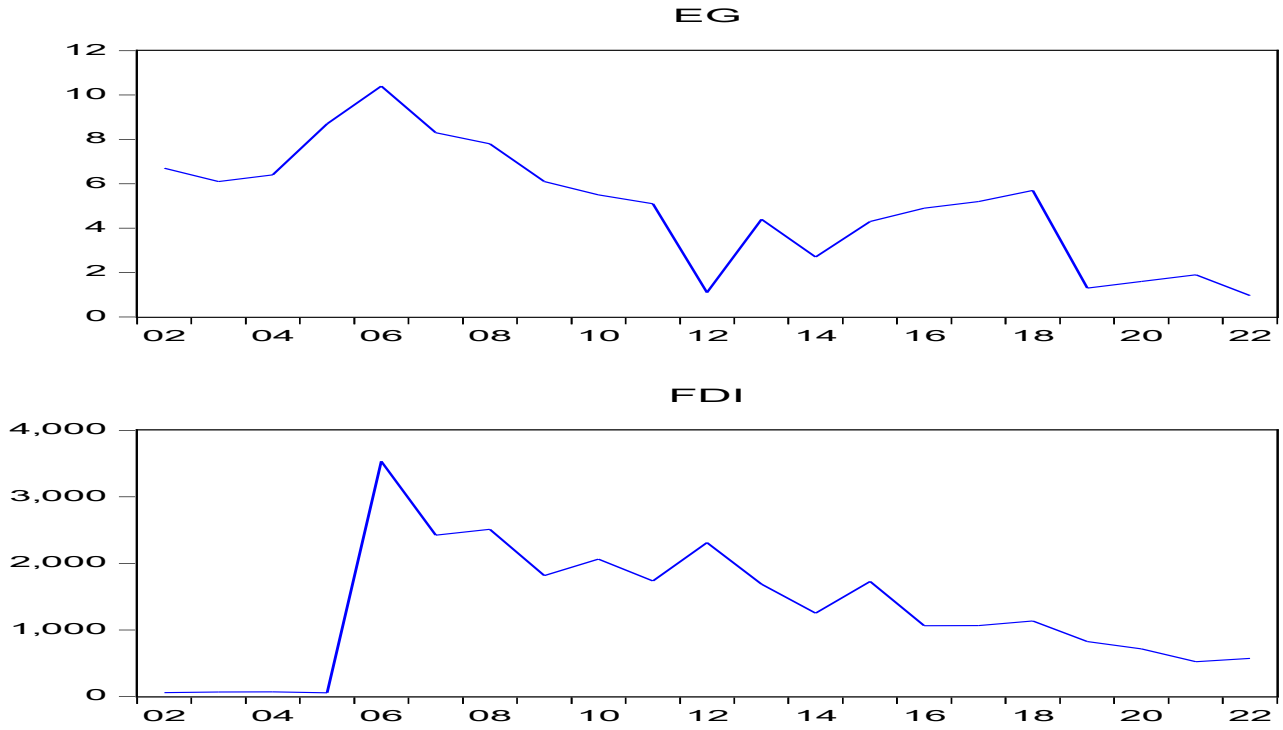

من الشكل اعلاه يلاحظ ان بيانات الدراسة غير مستقرة وعلية يمكن استخدام اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرار بيانات الدراسة.

الجدول رقم (1) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	احصائية الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%	نوع الاختبار	مستوى الاسقرار
EG	5.53	3.03	p.p	الفرق الاول
FDI	5.78	3.02	p.p	الفرق الاول

يلاحظ من الجدول (1) ان قيمة pp test statistic بالنسبة EG بلغت (5.53) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% (3.03) وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار (متغير النمو الاقتصادي) في الفرق الاول. وكذلك الحال في المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)) حيث بلغت قيم P.P test statistic (5.78)، وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% (3.02). وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير المستقل في الفرق الاول.

اختبار التكامل التكامل المشترك وفق لاختبار جرانجر بافتراض أن

$$EG = F(FDI)$$

الجدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي

المتغير	إحصائية الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	نوع الاختبار	مستوى الاستقرار
RESID01	5.57	3.02	p.p	عند المستوى

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن قيمة P.P test statistic لمتغير البواقي (5.57) وهي اكبر من القيمة الحرجة (3.02) عند مستوى معنوية 5% وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار سلسلة البواقي عند المستوى مما يعني وجود تكامل بين متغيرات الدراسة كما في الشكل ادناه.

الشكل رقم (2) يوضح استقرار سلسلة البواقي

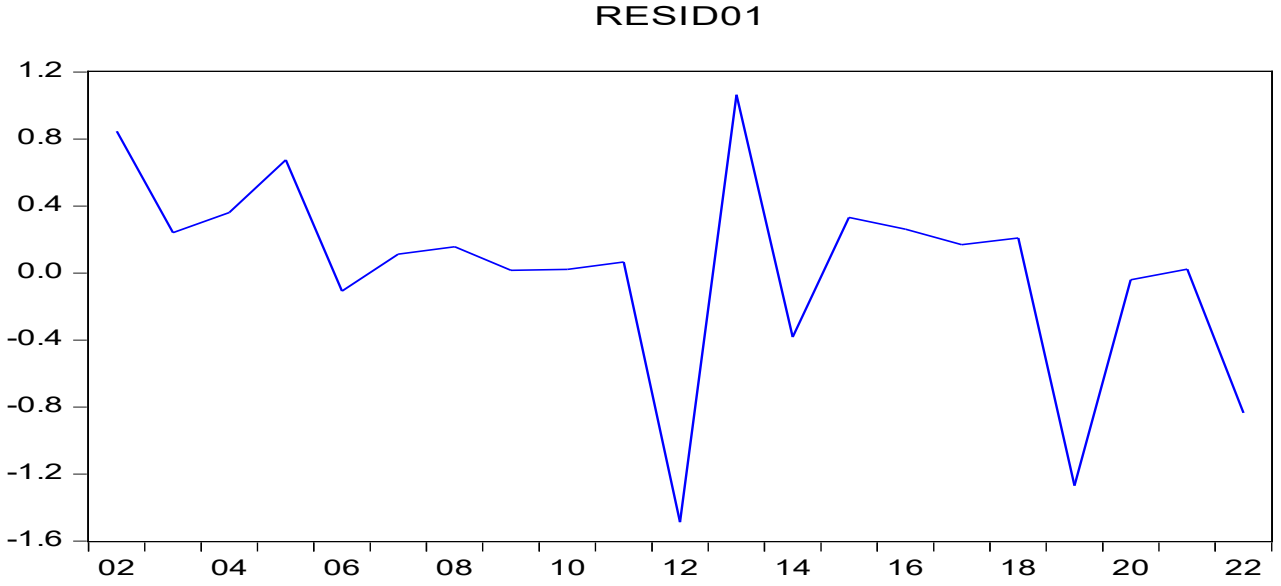

تقدير النموذج:

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معادلة الانحدار البسيط

Estimation Command:

LS(OPTMETHOD=OPG) LOG(EG) LOG(FDI) AR(1)

Estimation Equation:

LOG(EG) = C(1)*LOG(FDI) + [AR(1)=C(2),UNCOND]

Substituted Coefficients:

LOG(EG) = 0.175180217733*LOG(FDI) + [AR(1)=0.70060528825,UNCOND]

نتائج تقدير المعادلة من الجدول رقم (3) نتائج تقدير النموذج:

الجدول رقم (3) يوضح نتائج التقدير للنموذج

1	2	3	4	5
المتغيرات	المعالم	الخطأ المعياري	Tالمحسوبة	القيمة الاحتمالية(pro(t-test statistic
LOG(FDI)	0.175	0.70	2.50	0.0225
AR(1)	0.701	0.21	3.27	0.0042

Obs*R - squared = 0.14 prob chi = 0.71	$R^2 = 27$
= 2.29DW	$R^{-2} = 19$

تقييم معلمات النموذج:

هنالك ثلاثة معايير تستخدم في تقييم نتائج التقدير القياسي وهي:

1. المعيار الاقتصادي 2. المعيار الاحصائي 3. المعيار القياسي

اولاً. تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

أ. العمود رقم (1) يشتمل على المتغيرات وهي المتغير المستقل ومعامل التصحيح.

ب. العمود رقم (3) يحتوى على تقديرات معالم المعادلة حيث يتضح فيه معلمة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر تساوي (0.175) الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ج. العمود رقم (3) يضم الاخطاء المعيارية وهي عبارة عن انحراف تقدير المعلمة عن القيمة الحقيقة لها، فكلما صغر الانحراف المعياري للمعلمة المعينة كلما دل ذلك على دقة تقديرها.

ثانياً. تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاحصائي:

1. العمود رقم (4) يظهر قيم t المحسوبة لتقديرات معالم النموذج حيث t المحسوبة لتقديرات معلمة المتغير المستقل (2.50).

2. العمود رقم (5) يمثل القيم الاحتمالية Prob (T-Test Statistic) لمعالم النموذج والتي يتم من خلالها تحديد ما اذا كانت المعلمة معنوية احصائياً ام لا ومن نتائج التحليل يتضح ان معلمة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر (0.0225) وهي قيمة أقل من 0.05 مما يعني معامل الاستثمار الأجنبي المباشر معنوي لوجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان.

4. يظهر أسفل الجدول (3) أيضاً معامل التحديد (R^2) ويستخدم لقياس القدرة التفسيرية لنموذج ومن الجدول يتضح انه يساوي (0.27) = ^2R وهذا يعني أن المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) استطاع أن يفسر بنسبة 27% فقط من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (EG) والباقي قدر 73% يعود إلى المتغير العشوائي (u) المتغيرات غير المضمنة في النموذج، وهذا يدل على عدم جودة توفيق النموذج أيَ أن النموذج يعاني من القدرة التفسيرية وذلك بعدم إدراج جميع المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في السودان.

ثالثاً. تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

أسفل الجدول رقم (3) تظهر بعض الاختبارات القياسية تفاصيلها كالاتي:

- اختبار دربن واطسون (DW) يستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي أو أخطاء النموذج وهو يساوي (2.29) وبالرجوع إلى القيمة الجدولية التي تتراوح ما بين (1.5 - 2.5) يلاحظ أنها تقترب من القيمة المعيارية مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

- اختبار ارش (ARCH) وهو يستخدم للكشف عن مشكلة اختلاف التباين والتي قل ما نجدها في بيانات السلاسل الزمنية، فمن قيمة الاختبار (0.14) = OPs*R - squared وقيمتها الاحتمالية (0.71) وهي اكبر من 5% مما يدعو إلى رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين، وهذا يعني أن النموذج مستوفي كل العايير ما عدا ضعف القدرة التفسيرية بسبب اهمال بعض المتغيرات.

اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار Forecasting with Regression models ويتضح من نتائج تقدير الاختبار أن قيمة Theil Inequality coefficient تساوي (0.27) وهي قيمة تقترب من الصفر وعليه يكون هنالك مقدرة عالية جداً للنموذج على التنبؤ وبالتالي يمكن التنبؤ بظاهرة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة المستقبلية كما في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3) يوضح القدرة التنبؤية للنموذج

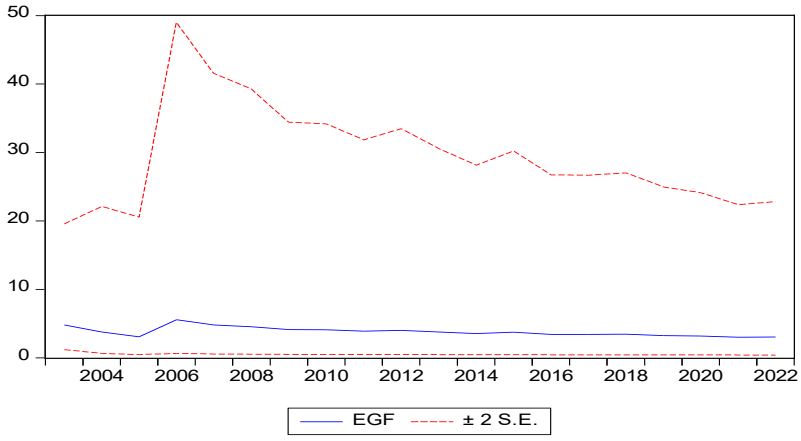

Forecast: EGF	
Actual: EG	
Forecast sample: 2002 2022	
Adjusted sample: 2003 2022	
Included observations: 20	
Root Mean Squared Error	2.515964
Mean Absolute Error	2.151276
Mean Abs. Percent Error	64.61243
Theil Inequality Coefficient	0.265925
Bias Proportion	0.192652
Variance Proportion	0.615641
Covariance Proportion	0.191707
Theil U2 Coefficient	0.735678
Symmetric MAPE	51.63638

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. اتضح من اختبار السكون أن البيانات متكاملة من الرتبة 1(I) ايَ مستقرة في الفرق الأول.
2. توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي وهذا ما اكدته الدراسة ان قيمة معامل الاستثمار الاجنبي المباشر موجبة والقيمة الاحتمالية له اقل من 0.05 وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بان هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي اي كلما استطاعت الدولة ان تجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية كلما تحقق المزيد من النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

3. تؤكد نتائج الدراسة بان المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي المباشر FDI) في النموذج يؤثر على النمو الاقتصادي حيث أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.27 وهذا يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر في النمو الاقتصادي فقط بنسبة 27% والباقي قدره 73% عبارة عن اثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة في النموذج مما يشير الى عدم جودة توفيق النموذج بسبب اهمال بعض المتغيرات المهمة.
4. توصلت الدراسة من نتائج الاختبار أن جميع معالم النموذج معتمدة احصائياًعند مستوى معنوية 5% وبالتالي للاستثمار الاجنبي المباشر تأثير مهم على النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

من خلال النتائج أوصي الباحثان بالآتي:

1. ضرورة تبسيط الإجراءات والتشريعات المتعلقة بالاستثمار.
2. التخطيط الجيد للاستثمار مع التركيز على المشروعات التي تخدم أهداف الاقتصاد الوطني ودراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية.
3. ضرورة تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستقرار السياسي لجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لمجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث (JSD) على الدعم والإرشادات (https://jsd.sdasmart.org/jsd/)

قائمة المراجع:

1. بدران, أحمد جابر (2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة.
2. الزهراني، بندر سالم (2004)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية خلال الفترة (1970 – 2000م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

3. خيالي، خيرة (2016)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر، رسالة دكتور جامعة قاصدي مرباح.
4. غطاس، عبد القادر، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، خلال الفترة (1990 – 2006).
5. حيمود، عمار وآخرون, أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية (النفطية وغير النفطية)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.
6. قويدري، كريمة (2011)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
7. خليل، محمد (1995)، الاستثمارات الاجنبية واثرها على التنمية.
8. غراب، محمود فاروق (2022)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، المجلة العلمية للتجارة والاقتصاد، معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجيا.
9. خليفة، حمد ناجي حسن (2001)، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة.
10. توادر، ميشيل (2006)، التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين حسن حمود، دار المريخ، الرياض.
11. الاقداحي، هشام محمود (2009)، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
12. مبروك، نزيه عبد المقصود محمد (2007)، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
13. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.